عدنـان نعيـم (*)

"دولة الرفاه" ما زالت حيّة في المستوطنات!

اسم الكتاب: "دولة رفاه المستوطنين (الاقتصاد السياسي للمستوطنات)"
تأليف: إمطانس شحادة وحسام جريس
إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، آذار ٢٠١٣
عدد الصفحات: ١٠٢ صفحة

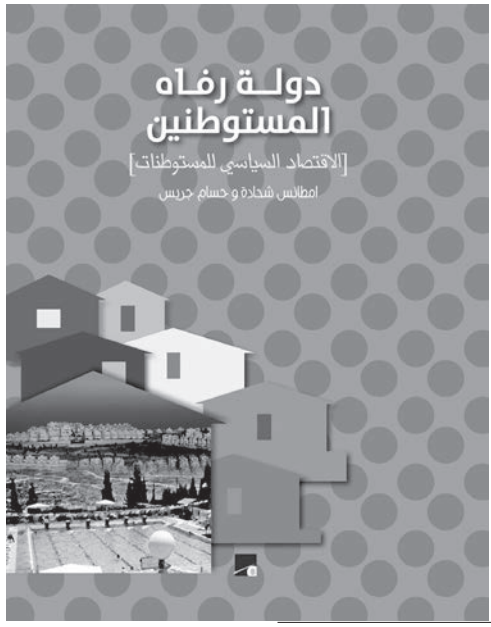

(*) كاتب فلسطيني– رام الله

تكشف دراسة جديدة أعدها المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار حول تحليل السياسات المالية الإسرائيلية تجاه المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ أن ما يحدث قريب جدا إلى السيطرة الاستراتيجية التي انتهجها المشروع الصهيوني إزاء الأرض الفلسطينية منذ نشأته.

وتظهر النتائج بوضوح، وفقا للدراسة، وبأرقام موثقة، وجود سياسة اقتصادية إسرائيلية خاصة بالاستيطان، مختلفة عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والقاضية بدعم مالي للمستوطنات بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية لهذا الدعم، مستهدفة من هذا الدعم تحقيق غايات سياسية وأيديولوجية.

وجاء في الدراسة أنه في حين تدعي حكومات إسرائيل تراجع دورها ووظائفها الاقتصادية، وتوكل إلى قوى السوق الحرة إدارة الاقتصاد والنمو الاقتصادي، وتوكل الى السلطات المحلية تجنيد المصادر للدخل الذاتي، وتتراجع عن تقديم قسم من الوظائف الاجتماعية والخدماتية العامة للمواطنين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر، فإننا نلاحظ أنها تقوم بهذه الوظائف في المستوطنات، بل وتتكفل بغالبية الخدمات العامة، ولا تقيس المصاريف وفق مبادئ الجدوى الاقتصادية او العقلانية، او حسابات الربح والخسارة المالية، وكل هذا بغية تحقيق أهداف قومية وتوسعية دون اعتبار للتكلفة المالية.

ويستنتج من دراسة الباحثين ان إسرائيل مستمرة وستستمر في الدعم المالي للمستوطنات، مها كلفها من ميزانيات على اعتبار ان الاستيطان هو هدف قومي وتعزيز للوجود الصهيوني في المنطقة. كما تعتمد إسرائيل سياستين اقتصاديتين: الأولى تجاه مواطني الدولة في داخل الخط الأخضر، والثانية تجاه المستوطنين في الضفة الغربية. وعلى ضوء الدراسة يحظى المستوطنون بأولوية الدعم وحتى الدعم غير المعلن من ميزانيات إسرائيل، من أجل مستوى متقدم من الرفاه للمستوطنين، مما يعزز ويشجع الاستيطان والثبات في المستوطنات كهدف صهيوني استراتيجي .

خلفية تاريخية عن الاستيطان

تشير الدراسة إلى ان مشاريع الاستيطان استمرت منذ العام ١٩٦٧ (طبقاً لسياسة المعراخ) مرورا بمشروعي ألون وغاليلي، ووصولا الى سياسة الليكود الاستيطانية (مشروع شارون ومشروع غوش إيمونيم وانتهاء باستمرار مشاريع الاستيطان في ظل اتفاقية أوسلو) حيث تؤكد الدراسة أن عدد المستوطنين في العام ١٩٩١ كان ١٠٠ ألف مستوطن باستثناء مستوطني القدس واليوم (العام ٢٠١٣) وصل الى ٣٣٣,٣ ألف مستوطن، أي بزيادة تصل إلى أكثر من ٢٣٣ ألف مستوطن.

وتشير الدراسة إلى ان المستوطنات تتمتع بمميزات اقتصادية كبيرة، حيث تعرف المستوطنات كمناطق أفضلية قومية أ، وتمنح التسهيلات المالية والضريبية في كافة المجالات.

وعلى الرغم من انتهاء حقبة الاقتصاد المركزي الإسرائيلي، والانتقال الى اقتصاد السوق الحرة، والذي تجلى بوضوح من خلال سياسات الليكود وخاصة سياسة نتنياهو الاقتصادية، إلا ان السياسة الحكومية الإسرائيلية ظلت تتميز بدعمها المطلق للمستوطنات. وتشير الدراسة إلى أن حصة المستوطنات من الميزانية العامة (المعلن عنها) في العام ٢٠٠٧ بلغت ١١٪.

وأشارت الدراسة إلى ان المستوطنات تؤثر سلبا على اقتصاد إسرائيل، فاحتساب الناتج المحلي للمستوطنات في الناتج المحلي الكلي للاقتصاد الإسرائيلي يؤدي الى انخفاضه بنسبة ٦,٩٪، وبمرور العام ٢٠١٢ قررت حكومة إسرائيل تقليص ميزانية الوزارات بنسبة ٥٪ باستثناء التعليم والأمن والمستوطنات (الأمن تقلص من ميزانيته ١,٥ مليار شيكل) فقد تعهد نتياهو بعدم المس بميزانيات المستوطنات رغم تردي الوضع الاقتصادي، حيث استثمرت إسرائيل ١,١ مليار شيكل في المستوطنات العام ٢٠١١ . وبالرغم عن ان الاحتلال يدفع وما زال يدفع ثمن باهظا لاستمراره وخاصة وجودة الاستيطاني، إلا ان حكومات إسرائيل المتعاقبة تصر على اعتبار المستوطنات مناطق أفضلية وتستحق سياسة اقتصادية استثنائية حتى لو سببت أضرارا كبيرة للاقتصاد والحياة الاجتماعية ورفاه المواطنين في إسرائيل .

كما تشير الدراسة إلى أن الاستثمار في المستوطنات (يشمل الإسكان والتطوير والصناعة والتجارة والتشغيل والسياحة والتربية والتعليم) لم يكن على أساس معايير اقتصادية، أو بحسب الوضع الاقتصادي– الاجتماعي، أو بدوافع الاهتمام بمناطق ومدن التطوير، بل حسب معايير سياسية محضة.

ففي العام ١٩٩٣ استثمرت إسرائيل في المستوطنات ٢,٥ مليار شيكل، وبلغ الاستثمار الحكومي السنوي ما بين العام ١٩٩٤ والعام ١٩٩٧ أكثر من ١,٥ مليار شيكل، وفي العام ٢٠٠٣ بلغ ٢,١ مليار شيكل. وفي العام ٢٠١٢ بلغ نحو ٢,٥ مليار شيكل حسب الميزانية المعلن عنها. كما بلغ متوسط المدفوعات

الحكومية للمواطن الإسرائيلي ٤٠ ألف شيكل سنويا، في حين بلغ الاستثمار العام المدني والأمني للمستوطن الواحد ٩٣ ألف شيكل سنويا.

وتدل معطيات وزارة المالية ومكتب الإحصاء المركزي على أن حجم التمويل الحكومي للسلطات المحلية في المستوطنات وصل إلى نحو ١,١٣ مليار شيكل خلال العام ٢٠١٢ تشكل حوالي ١١٪ من مجمل التحويلات الحكومية للسلطات المحلية، بينما يشكل عدد السكان في المستوطنات حوالي ٢ر٥٪ من مجمل السكان في إسرائيل. أما حجم الاستثمارات الخام في البناء فقد وصل إلى ٤٨٠ مليون شيكل تشكل ١٥,٣٪ من مجمل الاستثمارات الخام في البناء في إسرائيل.

وتشير الدراسة إلى أن السلطات المحلية تشكل أداة في يد المشروع الاستعماري ووسيلة للسيطرة على الأرض والموارد وإقصاء سكان البلاد الأصليين، ولها دور فعال ضمن عقلية الاستيطان والسيطرة وتهويد المكان واستيعاب المهاجرين اليهود وتوسيع المناطق التي تسيطر عليها الدولة وذلك لبناء المجتمع اليهودي على انقاض المجتمع الفلسطيني .

وحللت الدراسة ميزانيات السلطات المحلية ومصاريفها ومكوناتها، من خلال مقارنة معدلات الصرف على الفرد الواحد في لواء المستوطنات مع بقية الأقاليم، حيث أشارت إلى أن معدل صرف السلطات المحلية في لواء المستوطنات مرتفع مقارنة مع معظم الألوية ما عدا لواء تل أبيب.

وورد في الدراسة أن حصة مشاركة الحكومة في الميزانية الاعتيادية مرتفعة في السلطات المحلية في لواء المستوطنات، وبلغت ٥٠,٣٪ من مجمل دخل السلطة المحلية. كما وجد في بند التعليم والرفاه أن معدل ميزانية هذه السلطات المحلية هو الأعلى من بين الألوية إذ بلغ ١٦٧٢ شيكلا وهذا أعلى بنسبة ٥٠٪ من المعدل العام في كافة الألوية.

المستوطنات كمناطق أفضلية

وتحت عنوان "الدعم غير المباشر– المستوطنات كمناطق أفضلية"، تشير الدراسة إلى أن إسرائيل تستعمل أدوات الإعفاءات والهبات الضريبية– استمرارا لعقلية السيطرة والتحكم بالأراضي والهواجس الديمغرافية– لتشجيع انتقال المستوطنين الى المناطق الفلسطينية المحتلة وضمان بقائهم هناك. وبذلك تسخر إسرائيل كافة الوسائل القانونية والتشريعية لخدمة الاستيطان (محفزات ضريبية ودعم حكومي).

ويحصل المستوطنون وفقا للقوانين الإسرائيلية على تسهيلات وهبات ضريبية عديدة منها المباشر للمستوطنين ومنها للقطاع الصناعي، كون المستوطنات تُعرف كمناطق أفضلية قومية (أ) ومناطق مواجهة إذ يحصل القاطنون فيها على تخفيضات ضريبية (في العام ٢٠٠٣ بلغت نسبة التخفيض على ضريبة الدخل ١٣٪ وخلال الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ قررت حكومة نتنياهو سلسلة من الإجراءات لتعزيز الاستيطان منها قانون تشجيع الاستيطان أي منح تسهيلات لخدمة المستوطنين.

ومن أبرز هذه القوانين قوانين للضريبة في خدمة الاستيطان، وتشمل قانون ضريبة الدخل (نص جديد وتعديلات في التخفيضات للعاملين في المستوطنات من اليهود)، وقانون تشجيع الاستثمار في المستوطنات ويشمل تخفيضات ضريبية لسكان منطقة معينة.

وتخلص الدراسة إلى أن إسرائيل ماضية في دعم المشروع الاستيطاني سرا وعلانية، حتى لو كان ثمن هذا الدعم باهظاً، وإلى أن هناك تفهما عاما إسرائيليا تجاه الميزانيات الكبيرة والمتميزة التي تنفق على الاستيطان.